EL - HAKIKA (the Truth) Journal for Social and Human Sciences
Volume 17, Issue 04, December 2018 ISSN: 1112-4210
(Issue 47 of the previous sequence) EISSN: 2588-2139
مجلة الحقيقة
مجلد 18 عدد 01 - مارس 2019
(العدد 48 من التسلسل السابق)

عملية تخطيط الحدود الدولية والنزاعات الناجمة عنها

The process of planning international borders and the ensuing conflicts

•د/موسوني سليمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، التخصص قانون دولي عام، kourichi.salim@gmail.com

- **Received date**: 28/11/2018
- **Accepted date**: 02/03/**2019**
- **Publication date**: **15/04/2019**

ملخص:

لكل دولة إقليم تقوم عليه، الذي لابد من تعيينه بطريقة لا غموض ولا لبس فيها، إذ أنه كلما كان الإقليم معينا تعيينا دقيقا وواضحا كلما توفر الأمن والطمأنينة لشعب الدولة واستقرت علاقاتها بالدول المجاورة، وساد الأمن والسلام العلاقات الدولية والمجتمع الدولي.

وتعيين الإقليم يعني أن يكون له حدود واضحة المعالم تميزه وتفصله عن بقية الأقاليم الأخرى، هذا الذي يعرف بعملية إنشاء الحدود الدولية، وهذه العملية تتكون من مرحلتين هما مرحلة تحديد الحدود ومرحلة تخطيطها، هذه الأخيرة التي يتم بواسطتها نقل الحدود من السند القانوني المنشئ لها إلى أرض الواقع عن طريق علامات واضحة.

الكلمات المفتاحية:

الحدود الدولية- نزاعات الحدود الدولية- تخطيط الحدود- تعيين الحدود- لجنة تخطيط الحدود

Abstract:

Each country has a territory based on it , which must be appointed in a vague and unambiguous way, since the more precise the territory is assigned, the more security and tranquility will be provided to the people of the state, its relations with neighboring countries will be stabilized, security will prevail, peace of international relations and society will prevail .

The designation of the territory means that it has clear boundaries that distinguish it from the rest of the other regions , which is known as the process of establishing international borders . This process consists of two stages :the stage of delimitation and the planning stage , this is the best by which the border is transferred from the legal authority its originator to the ground by clear signs .

Keywords:

International border International border disputes- Demarcation of international borders- Limiting boundaries- Border planning commission.

مقدمة:

على اعتبار أن الإقليم هو النطاق المكاني الذي يقيم عليه شعب الدولة على سبيل الدوام والاستقرار، وتباشر عليه الدولة اختصاصاتها وسلطاتها على كل ما هو موجود من أشخاص طبيعية واعتبارية، إذن فهو أساسي لقيام الدول وتمتعها بالشخصية القانونية الدولية، وأكدت ذلك المادة الأولى من اتفاقية "مونتفيديو" بين الدول الأمريكية لعام 1933، حيث نصت على : (لكي تصبح الدولة من أشخاص القانون الدولي يجب أن يتوافر لها شعب دائم وإقليم محدد وحكومة فضلا عن أهلية الدخول في علاقات مع الدول الأخرى) [1].

وبناء على هذه الأهمية التي يكتسيها الإقليم، فإنه يتعين تحديده وتعيينه بطريقة لا لبس فيها وعلى درجة عالية من الدقة والوضوح، فكلما كان الإقليم معينا تعيينا دقيقا توفر الأمن والطمأنينة لشعب الدولة واستقرت علاقاتها بالدول المجاورة، وساد الأمن والسلام العلاقات الدولية والمجتمع الدولي [2] .

وعليه فإنه كان من الضروري أن يكون لهذا الإقليم حدود تفصله عن بقية الأقاليم الأخرى، ومن ثم أصبحت الحدود تكتسي أهمية كبرى، إذ عندها تبدأ سيادة الدولة وتنتهي عندها سيادة دولة أخرى[3].

ومن المتعارف عليه أن إنشاء الحدود الدولية هو عملية قانونية في موضوعها وفنية من حيث إجراءات التنفيذ، حيث أنها تمر بمرحلتين ألا وهما : مرحلة التحديد ومرحلة التخطيط .

تشير الممارسات الدولية إلى أن عملية تحديد الحدود بين الدول المتجاورة تتم بوسائل متعددة، منها المعاهدات والقرارات التحكيمية أو القضائية الصادرة عن المحاكم الدولية وغيرها من الوثائق والسندات القانونية الأخرى، غير أن مجرد التحديد للحدود الدولية لا يكفي لأن يضفي على هذه الحدود طابع الثبات والنهائية والاستمرارية، إلا إذا ترجمت عملية التحديد هذه من مجرد تصور نظري إلى واقع مادي ملموس على الطبيعة، ولا يكون ذلك إلا من خلال ما يطلق عليه بعملية التخطيط، التي يقوم بها خبراء مختصون في هذا الشأن، هذه العملية التي إن تمت على النحو الذي ينسجم مع إرادة الأطراف ذات العلاقة، كانت نافذة ومتمتعة بقيمة قانونية في مواجهتهم، وتصبح الحدود ثابتة ونهائية ولا يمكن تعديلها بعد ذلك إلا باتفاقهم من جديد على هذه المسألة.

وبالرغم من الدور المهم الذي تلعبه عملية تخطيط الحدود وترسيمها، إلا أنها قد تكون مصدرا لكثير من النزاعات الحدودية، التي قد تتطور إلى نزاعات مسلحة لا طائل من ورائها سوى إزهاق الأرواح وتبديد الثروات والأموال[4].

---

[1] - نقلا عن: د.عبد العزيز محمد سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980،ص 178-190.

[2] - د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، القانون الدولي لمنازعات الحدود، الطبعة الأولى، إيتراك، 2010، ص 73.

[3] - محمد جميل محمد ناجي، الحدود الدولية وطرق تسوية نزاعاتها، رسالة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مصر، 2006، ص 10.

[4] - د.صدام الفتلاوي، عملية ترسيم الحدود الدولية والنزاعات الناجمة عنها، مجلة جامعة بابل، المجلد 17، العدد الأول، ص 33.

والإشكالية التي تثيرها هذه الدراسة متمثلة في طرح التساؤل التالي:
كيف لعملية تخطيط الحدود أن تكون مصدرا لنزاعات الحدود الدولية؟

للإجابة على هذه الإشكالية فإنه سيتم محاولة التعرض للأسباب المرتبطة بعملية التخطيط التي يمكن أن تؤدي إلى إثارة النزاعات والخلافات التي قد تعكر صفو السلم والأمن الدوليين، حتى يمكن معالجتها قبل حدوثها، وقبل ذلك لابد من محاولة التعرف على عملية التخطيط حتى يمكن إتمامها بالدقة والوضوح المطلوبين، مما يجعلها مقبولة من قبل الأطراف المعنية، إذ تصبح عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار في علاقات تلك الأطراف.

بناء على ما تقدم، سوف تقسم الدراسة إلى محورين أساسيين هما:
أولا : ماهية عملية تخطيط الحدود الدولية
ثانيا : النزاعات الناجمة عن عملية تخطيط الحدود الدولية

أولا : ماهية عملية تخطيط الحدود الدولية

تمر الحدود الدولية عند إنشائها بمرحلتين مختلفتين[1] حتى تصل إلى شكلها النهائي، أولهما مرحلة قانونية وهي مرحلة التحديد، وثانيهما مرحلة تقنية وهي مرحلة التخطيط، ولكل مرحلة من تلك المرحلتين مفهوم خاص بها يميزها عن الأخرى، ومنعا للخلط الذي قد يقع فيه البعض، ووقوفا على المعنى الدقيق لعملية التخطيط، فإنه من الضروري أن نبين المقصود بكل مرحلة منهما.

1) **المقصود بمرحلة تحديد الحدود الدولية :**

تعتبر عملية تحديد الحدود الدولية أولى المراحل المتعلقة بإنشاء الحدود الدولية وأهمها، وهي عملية قانونية وسياسية في نفس الوقت[2]، ويتم من خلالها تحديد خط الحدود بين الدول المتجاورة لبيان النطاق الإقليمي الخاص بكل دولة، وهذا التحديد يتم عن طريق وصف خط الحدود الذي يفصل بين كل من تلك الدول وصفا لفظيا[3] في معاهدة الحدود والخرائط الملحقة بها، كأن يتم الاتفاق على أن يمر خط الحدود بخط طول كذا وخط عرض كذا، وقد يتم ذلك التحديد بالوسائل القضائية المتمثلة في التحكيم والقضاء الدوليين، وتلك الوسائل تلجأ إليها الدول عند تعذر الوصول إلى اتفاق يرضي الأطراف المعنية بتلك الحدود، وأخيرا قد يتم تحديد الحدود عن طريق تشكيل لجنة دولية من أجل تحديد الحدود الدولية بين الدول المتنازعة[4] .

---

[1] - عادل عبد الله حسن، التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص 89.

[2] - للمزيد من التفصيل حول مسألة مراحل إنشاء الحدود الدولية أنظر: أحمد علي يحي حسن العماد، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006، ص 18 وما يليها، ود. فيصل عبد الرحمن علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، الطبعة الثانية، دار الأمين للنشر، 1999، ص 63 وما يليها.

[3] - سنان عبد الله الدعيس، دور المفاوضات في حل منازعات الحدود الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، ص 28.

[4] - حول تحديد الحدود الدولية عن طريق معاهدات الحدود، أنظر: د.سيد إبراهيم الدسوقي، مشكلات الحدود في القانون الدولي العام، دراسة تطبيقية على حدود دول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 12 وما يليها.

ولا شك أن عملية تحديد الحدود وهي العملية الأولى والأساسية في عملية إقامة وإنشاء الحدود، حيث يتوقف نجاح عملية تخطيط الحدود أساسا على التحديد لتلك الحدود المزمع وضعها على الطبيعة[1].

ويتم تحديد الحدود الدولية بين الدول بإحدى الصورتين: تبني حد دولي قديم أو إنشاء حد دولي جديد.

فبخصوص تبني حد دولي قديم، فإن تحديد الحدود في هذه الحالة يتم على أساس وجود حدود دولية قديمة كانت قائمة بين الأطراف المعنية، فتتفق هذه الأطراف على تبني الحدود القديمة المبينة بالاتفاق القديم المؤقت المبرم بينها حدودا دولية بصورة نهائية [2]، مثال ذلك تبني اليمن والسعودية الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية " الطائف " ذات الطبيعة المؤقتة [3]حدودا دولية نهائية في المناطق المتعلقة بها، وذلك بإقرارها من قبل الدولتين في معاهدة الحدود السعودية اليمنية المبرمة سنة 2000.

أما بالنسبة لإنشاء حدود دولية جديدة، فإنها تكون بموجب إجراء تسويات إقليمية تتم عن طريق الحرب أو عن طريق تسويات سلمية تتفق عليها الدول فيما بينها كالتنازل الاختياري أو التحكيم أو الاستفتاء.

ويتضح مما سبق، أن مرحلة تحديد الحدود الدولية تتميز بالطابع النظري الذي يتم من خلاله وصف خط الحدود سواء في معاهدة الحدود أو في الحكم القضائي الدولي وصفا لفظيا بتعريفه كتابة، وهذا التحديد اللفظي لا يكفي لبيان الحدود التي تفصل بين أقاليم الدول بل لابد من التطبيق العملي لما ورد في وثيقة التحديد، وبهذا تبدأ مرحلة التخطيط التي سيتم التركيز عليها لاحقا باعتبارها جوهر الدراسة .

2) **المقصود بمرحلة تخطيط الحدود الدولية :**

بعدما يتم الاتفاق على تحديد الحدود الدولية على السندات القانونية سواء في صورة قرارات إدارية أو معاهدات دولية أو أحكام قضائية، تأتي المرحلة الأهم من ذلك وهي كيفية نقل ما تحمله هذه السندات القانونية على الطبيعة، أي أن العبرة بتخطيط هذه الحدود في الواقع، لذا سنتطرق فيما يلي إلى توضيح كافة النقاط المتعلقة بعملية تخطيط الحدود الدولية .

أ – تعريف عملية تخطيط الحدود الدولية:

يقصد بتخطيط الحدود نقل الخط التصوري الذي جرى تحديده طبقا لمعاهدة دولية أو حكم صادر عن محكمة دولية من على الورق إلى الأرض وجعله واضحا من خلال علامات ودعائم يمكن التأكد منها بصورة فعلية لمن يعرف الإحداثيات ولمن لا يعرف ذلك على حد السواء[4] .

---

[1] - د. حسني موسى محمد رضوان، دور التحكيم والقضاء الدوليين في تسوية منازعات الحدود البحرية، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، مصر، 2013، ص 33.

[2]- د.صلاح محمد محمود بدر الدين، التحكيم في قضية طابا بين مصر وإسرائيل، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1991، ص 65.

[3] - سنان عبد الله حسن الدعيس، مرجع سابق، ص 28و29.

[4] - د.صلاح محمد محمود بدر الدين، مرجع سابق، ص 68-70.

وتخطيط الحدود الدولية عملية فنية تعقب عملية تحديد الحدود [1]، إذ يقوم بها خبراء متخصصون في علوم الفلك والخرائط والمساحة، غير أولئك الذين كتبوا المعاهدة من الدبلوماسيين ورجال القانون أو القضاة الذين أصدروا الحكم المتعلق بتحديد الحدود، فعلى هدي من أحكام المعاهدة أو الحكم، وعلى أساس من الملاحظات والدراسات للخرائط والرسوم الجغرافية، أو بمساعدة صور جوية للمنطقة، تقوم لجنة تخطيط الحدود بعملها المادي في وضع العلامات الدالة على الحدود بشكل ظاهر. وقد تضع دعائم حديدية أو دعائم إسمنتية، أو تمد أسلاك شائكة إلى غير ذلك من العلامات حسب إمكانات الدول المعنية، فالدول الغنية تكون علامات الحدود بينها متقاربة وخاماتها جيدة وذات مقاومة شديدة لعوامل التعرية، على عكس الدول الفقيرة التي تكون علامات الحدود فيما بينها متواضعة شكلا ومتباعدة موقعا .

وبانتهاء هذه العملية الفنية نكون قد حصلنا على حدود نهائية واضحة وكاملة [2].

ومما تقدم يتضح أن لعملية تخطيط الحدود الدولية عدة خصائص وهي:

- أن عملية تخطيط الحدود لاحقة ومتممة لعملية تحديد الحدود، وبدونها لا نصل إلى الثبات والاستقرار والنهائية في الحدود الدولية .
- عملية تخطيط الحدود الدولية عملية فنية خالصة، يقوم بها خبراء في علوم الهندسة والجغرافيا والخرائط والمساحة.
- عملية تخطيط الحدود عملية تنفيذية لعملية أخرى سابقة عليها وهي عملية تحديد الحدود الدولية.
- عملية تخطيط الحدود الدولية اختيارية بين الدول المتجاورة المشتركة في الحدود، فلا يشترط أن تتم في وقت معين من انتهاء عملية تحديدها، مهما طال الوقت أو قصر [3].

مما سبق، يمكن القول أن عملية تخطيط الحدود تؤدي إلى وضع الخط الحدودي الموضح في السند القانوني المنشئ له على الطبيعة عن طريق تمييزه بعلامات دالة عليه.

ب – الجهة التي تتولى تخطيط الحدود الدولية:

سنتطرق في هذا الشق من الدراسة إلى الطبيعة القانونية لأعمال الجهة المخولة بتخطيط الحدود الدولية وإلى تشكيلها وإلى نطاق عملها.

-الطبيعة القانونية لأعمال الجهة المخولة بتخطيط الحدود:

على اعتبار أن عملية تخطيط الحدود عملية فنية، لذا تقوم بتنفيذها في الوقت الراهن لجان فنية متخصصة تسمى بلجان التخطيط أو الترسيم.

والطبيعة الفنية والتقنية لأعمال لجان التخطيط أكدها مجلس الأمن، وذلك بمناسبة قراره رقم 773 الصادر في 1992/08/26 بشأن عمل لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت، إذ جاء في ديباجة هذا القرار:" أن اللجنة من خلال عملية

[1] - د.علي إبراهيم، النظرية العامة للحدود الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 109.

[2] - جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1980، ص 175.

[3] - د.علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 109و110.

تخطيط الحدود لا تقوم حاليا بإعادة توزيع الأراضي على العراق والكويت، بل مجرد إنجاز العمل التقني الضروري للقيام لأول مرة بوضع تحديد دقيق لإحداثيات الحدود الواردة في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت وجمهورية العراق بشأن إعادة علاقات الصداقة"، وهو ما أكدته اللجنة نفسها في تقريرها النهائي المقدم إلى مجلس الأمن في 1993/05/21، بقولها:" إن أعمالها تقنية وليست سياسية"[1].

- تشكيل الجهة المخولة بتخطيط الحدود الدولية :

يختلف تشكيل لجان تخطيط الحدود الدولية من حالة إلى أخرى حسب طريقة تحديد الحدود، هذه الأخيرة التي قد تكون عن طريق معاهدة دولية أو قرار تحكيم أو حكم قضائي دولي أو قرار صادر عن منظمة دولية.

وتنص معاهدات الحدود عادة على عدد من الموظفين المعينين كأعضاء للجنة تخطيط الحدود، وهم خبراء ذوو خبرات متعددة، إذ قد تتضمن هذه المعاهدات نصوصا تتعلق بتشكيل لجنة التخطيط ومدى الصلاحيات التي تتمتع بها، ومثال ذلك نص المادة 2 من معاهدة الحدود المبرمة عام 1902 بين أثيوبيا وبريطانيا التي كانت حينذاك الدولة الحامية للسودان، والمادة 4 من معاهدة الحدود المبرمة عام 1904 بين سيام (تايلندا) وفرنسا باعتبارها الدولة الحامية لكمبوديا أنذاك[2].

وقد يتم إنشاء لجان التخطيط عن طريق اتفاق يعقد بين الأطراف المعنية في فترة لاحقة لاتفاق تحديد الحدود، ومثال ذلك الفقرة 1 من المادة 5 من اتفاقية ترسيم الحدود المبرمة عام 2005 بين الأردن وسوريا[3].

أما في حالات التحكيم فيكون من اختصاص المحكم تعيين أعضاء لجنة تخطيط الحدود الدولية، وهذا الوضع لم يطبق من الناحية العملية.

وقد تنشأ لجان التخطيط بقرار من مجلس الأمن، ومثال ذلك لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت التي أنشئت بموجب القرار رقم 687 الصادر عام 1991 عن مجلس الأمن، فضلا عن ذلك يمكن الإشارة أيضا للجنة الأمم المتحدة التي شكلها مجلس الأمن عقب الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000، والتي قامت بترسيم خط الحدود بين سوريا ولبنان والمسمى بالخط الأزرق[4].

وتتشكل لجان تخطيط الحدود الدولية عادة من ممثلين عن الدولتين المتنازعتين، وعدد أعضاء هذه اللجان يزيد أو ينقص على حسب مقتضى الحال أو حسب ما تراه الحكومات المعنية، ولكن بشرط أن يكون عدد ممثلي الطرفين متساويا حسب الاتفاق بين الدول الأطراف .

---

[1] - أنظر نص القرار والتقرير النهائي للجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت على الموقع الالكتروني، WWW.MUQATEL.COM

[2] - د.صدام الفتلاوي، مرجع سابق، ص 36.

[3] - أنظر نص المعاهدة على الموقع الالكتروني، www.lob.gov.jo

[4] - أمين حطيط، مزارع شبعا اللبنانية بين الواقع والحقيقة التاريخية والقانونية، موقع سوريا للقضاء والمحاماة، 2001، ص 10-13، www.alnazaha.net

وبالإضافة إلى ممثلي الدولتين في لجان تخطيط الحدود الدولية، ينبغي تعيين عدد من المندوبين من دول غير الدول الأعضاء، ومن الأفضل أن يكون المندوبون من دول محايدة، يطلق عليهم الأعضاء المحايدون[1] .

وعادة ما تقوم بعملية تخطيط الحدود الدولية شركات عالمية متخصصة في هذا المجال، يتم الاتفاق عليها من قبل الأطراف المتنازعة، أو يتم تحديدها عن طريق القضاء الدولي في الحالات التي يسمح له اتفاق إحالة النزاع إليه بذلك، وتتسم هذه الشركات بالحيادية والتقنية العالية في مجال عملها بما لديها من أدوات ومعدات حديثة عالية الجودة، وعلى درجة من الإتقان، وهذا كله يؤدي إلى التقليل أو القضاء كلية على أسباب الخلاف بين الدول المتجاورة حول عملية التخطيط ذاتها، وهذا ما تم تجسيده من خلال المادة الثالثة من معاهدة " جدة " لعام 2000 لترسيم وتخطيط الحدود بين اليمن والسعودية .

ولابد من التنبيه إلى أنه يجوز للجنة تخطيط الحدود الدولية الاستعانة بالمتخصصين والفنيين من علماء الجغرافيا والهندسة والخرائط والشؤون العسكرية ...إلخ طالما كان عملهم ضروري لإنهاء المهمة وتخطيط الحدود محل النزاع الدولي .

وعقب تشكيل لجنة تخطيط الحدود بين الدول المتنازعة تبدأ اللجنة عملها وفقا للأمور الفنية ووفقا لما ورد بين الدول المتجاورة والمتنازعة على الحدود المراد ترسيمها وتخطيطها، بيدا أنها لابد أن تحترم أثناء عملها عدة مبادئ رئيسية وهي تعد قيودا على عملها والمتمثلة في :

- احترام وحدة المدن .
- احترام وحدة الأراضي الزراعية وأوضاع الاستغلال المحلية الأخرى .
- احترام وضع البدو والقبائل الرحل .

وبعد انتهاء لجنة تخطيط الحدود من أعمالها ترفع تقريرا بذلك إلى الدول الأطراف المتنازعة، ويكون عدد نسخ التقرير بعدد الدول الأطراف في النزاع، ويحرر التقرير بلغة الأطراف المتنازعة إذا كانت واحدة، وإذا تعددت لغات الأطراف المتنازعة، تم عمل نسخ من التقارير بلغة كل طرف، على أن يتم عمل نسخة من هذا التقرير بلغة محايدة عن لغات أطراف النزاع، الذي يكون الفاصل عند حدوث أي نزاع بين الأطراف المتنازعة حول الألفاظ والمعاني الواردة في نسخ التقارير المسلمة إليهم والتي كتبت بلغاتهم الوطنية .

وتثبت ذلك كله لجنة تخطيط الحدود في محضر أو بروتوكول، ويرفق معه خريطة طبوغرافية تكون بياناتها متفقة ومنسجمة مع ما ورد في المحضر أو البروتوكول .

وفي ختام البروتوكول أو المحضر السالفي الذكر، يتعهد كل طرف في النزاع بأن يعمل كل ما في وسعه للحفاظ على العلامات الحدودية التي وضعتها لجان التخطيط، وأن يتعهدوا بالصيانة لكل إتلاف لأي من هذه العلامات سواء كان مصدر هذا الإتلاف الطبيعة أم البشر[2].

[1] - د.منتصر سعيد حمودة، الحدود الدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 118و119.

[2] - صلاح محمد محمود بدر الدين، مرجع سابق، ص 77و78.

- نطاق عمل لجنة تخطيط الحدود الدولية:

إن عملية تخطيط الحدود الدولية في الواقع ليست مجرد تنفيذ حرفي لنصوص السند الذي بموجبه تم تعيين الحدود على الطبيعة، لذا يرى البعض أن عملية تخطيط الحدود عبارة عن ملاءمة خط الحدود للأوضاع القائمة على الطبيعة، ومن ثم يجب أن يسمح للقائمين بتخطيط الحدود بسلطة تقديرية لإجراء هذه الملاءمة، التي قد تقتضي إجراء بعض التعديلات على الخط المحدد حتى يتلاءم مع الظروف والأوضاع المحلية القائمة شريطة أن يكون استخدام تلك السلطة التقديرية بطريقة معقولة [1]، وهو ما أكدته المحكمة الدائمة للعدل الدولي في رأيها الاستشاري الذي أصدرته عام 1923 بخصوص نزاع تحديد الحدود البولندية التشيكوسلوفاكية، والمعروف باسم قضية "جاورزينا"[2].

تمتع اللجنة القائمة بعملية التخطيط بسلطات الملائمة التقديرية لتعديل خط الحدود قد يتم النص عليه في سند إنشاء هذه اللجنة، ومثال ذلك معاهدة السلام المبرمة بين فرنسا وإيطاليا عام 1947،فقد خولت الفقرة 2 من المادة 5 من تلك المعاهدة لجنة التخطيط سلطة الانحراف بخط الحدود بما يقارب نصف كيلو متر عن موضعه الأصلي، بغية التوصل إلى خط حدود يتفق بقدر الإمكان مع الأوضاع القائمة على الطبيعة[3].

غير أنه في غالب الأحيان ما يخلو سند إنشاء لجنة التخطيط من نص يشير إلى تمتعها بالسلطات التقديرية لتعديل خط الحدود، في هذه الحالة أقر العمل الدولي لهذه اللجنة بسلطة إدخال بعض التعديلات الضرورية على خط الحدود لتفادي الصعوبات الجغرافية الطبيعية أو الاقتصادية أو السياسية... إلخ، بشرط أن تكون تلك التعديلات بسيطة وأن تصادق عليها حكومات الدول المعنية[4].

ولابد من الإشارة إلى أن أعمال لجان التخطيط تعد صحيحة ونافذة وملزمة للدول المعنية، إذ تتمتع بقوة قانونية في مواجهتها، مادامت هذه الدول متفقة على اعتبار تلك الأعمال ملزمة ونهائية لا تحتاج إلى إقرار أو مصادقة لاحقة من قبل الجهات المختصة، ومثال ذلك بروتوكول القسطنطنية المبرم عام 1913 والمتعلق بتعيين الحدود بين تركيا وإيران، فقد أكدت المادة 5 منه على أنه طالما تم تخطيط قسم من الحدود، فإن ذلك التخطيط يعتبر نهائيا ولا يكون عرضة لأي تعديل.

في حالة تجاوز لجنة التخطيط لحدود ما منحت من سلطات، فإن القيمة القانونية لأعمال هذه اللجنة تتوقف على إجازة الأطراف المعنية لها أو رفضها، فإذا أجازتها الأطراف المعنية صراحة أو ضمنا اعتبرت هذه الإجازة بمثابة تعديل للسند القانوني المنشئ لخط الحدود، وهو ما حدث في قضية معبد برياه فيهار، فقد فصلت محكمة العدل الدولية في القضية مؤيدة لخط الحدود الذي قامت بترسيمه لجنة التخطيط لعام 1904، لأنها وجدت الطرفين قد قبلا ضمنا من خلال سلوكهما اللاحق أعمال لجنة التخطيط. أما إذا رفضت الأطراف المعنية

[1] - د.منتصر سعيد حمودة، مرجع سابق، ص 122-124.

[2]- Permanent court of international justice,series B, NO 8,pp46-47.

[3] - د.عادل عبد الله المسدي، مرجع سابق، ص 53-54.

[4] - صدام الفتلاوي، مرجع سابق، ص 38-40.

أعمال لجنة التخطيط فإن ذلك يشكل سببا من أسباب نزاعات الحدود الناشئة عن عملية التخطيط.

3) التداخل بين عملية تحديد الحدود الدولية وتخطيطها:

رغم الاختلاف البين في الطبيعة بين مرحلة تحديد الحدود الدولية ذات الطبيعة السياسية الخالصة ومرحلة تخطيط الحدود الدولية ذات الطبيعة العملية والفنية المحضة، إلا أنه يوجد قدر من الارتباط والتداخل بين المرحلتين حتى ثار خلط بين مصطلحي تحديد الحدود وتخطيطها، ووصل الأمر إلى حد استخدام أحدهما مكان الآخر [1]، ويرجع هذا الخلط إلى عدة أسباب تتمثل في

أ – السبب الأول: تعدد معاني مصطلح تحديد الحدود في الفقه والعمل الدوليين :

إذ يستخدم مصطلح تحديد الحدود الدولية حينا ليقصد به فقط تعيين مسار خط الحدود، وحينا يتسع مفهوم التحديد ليشمل الوصف الشامل والدقيق لمسار خط الحدود وتوضيحه على الخريطة، وحينا يصبح أكثر اتساعا فيتضمن – إضافة لما سبق – تشكيل لجان التخطيط التي تتولى وضع خط الحدود على الطبيعة في شكل علامات واضحة [2].

ب - السبب الثاني: تعدد أوصاف اللجان التي تقوم بوضع خط الحدود على الأرض :

إذ يطلق على تلك اللجان حينا وصف لجان الحدود كما في النص الإنجليزي لمعاهدة " فرساي " سنة 1919، وحينا يطلق عليها لجان تعيين الحدود، كما في معاهدة الصلح المبرمة بين بولندا والاتحاد السوفياتي سنة 1947، وحينا آخر يطلق عليها لجان تخطيط الحدود، كاللجنة التي تولت تخطيط الحدود بين النرويج والاتحاد السوفياتي .

ج- السبب الثالث: تخويل اللجان المضطلعة بتخطيط الحدود سلطة إدخال تعديلات على مسار خط الحدود المتفق عليه

قد تمنح لجان تخطيط الحدود عند اتفاق الأطراف المعنية على ذلك سلطة تعديل مسار خط الحدود لاعتبارات جغرافية أو بشرية، أو لتسهيل مهمة لجان التخطيط في وضع العلامات على الأرض، وقيام لجان التخطيط بذلك التعديل يجعلها وكأنها تشترك في تحديد مسار خط الحدود، وليس مجرد وضع علاماته على الأرض [3].

ثانيا : النزاعات الناجمة عن عملية تخطيط الحدود الدولية

كما أسلفنا الذكر، فإنه لابد بعد تحديد الحدود الدولية القيام بعملية التخطيط حتى نكون بصدد خط حدود كامل ومعترف به. وبالنظر إلى الملابسات والأسباب المؤدية إلى نشوب نزاعات الحدود الدولية، يمكننا القول أنه على الرغم من أهمية عملية التخطيط في إنشاء الحد الدولي، إلا أنها قد تكون سببا في نشوب العديد من نزاعات الحدود الدولية، هذا الذي سيتم توضيحه فيما يلي :

[1] - سنان عبد الله الدعيس، مرجع سابق، ص 35و36.
[2] - د.السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 84.
[3] - سنان عبد الله الدعيس، مرجع سابق، ص 39.

1) أسباب متعلقة بتنفيذ عملية تخطيط الحدود الدولية :

ولعله من أهم هذه الأسباب ما سيتم تناوله لاحقا:

أ – عدم تخطيط الحدود رغم تحديدها :

لاشك أن تخطيط الحدود الدولية وإبرازها بعلامات واضحة على الأرض من شأنه أن يؤدي إلى إثارة النزاعات بين الدول المتجاورة مستقبلا حول موضع الحد على الطبيعة [1].

ويرجع ذلك إلى التكلفة المادية الباهضة والكبيرة خاصة إذا كان خط الحدود يجتاز مناطق صحراوية مترامية الأطراف، أو عدم وجود الكوادر البشرية القادرة على القيام بهذه المهمة، أو الاقتناع بعدم جدوى هذه العملية لضعف أهمية الأقاليم التي يفصل بينها خط الحدود، أو لعدم وجود رقابة وإشراف لضمان جعل عملية التخطيط مجدية باستمرار [2].

ومع ذلك يمكن القول أنه بالنظر إلى تقدم وسائل الاتصالات وصناعة الأجهزة المساحية ووجود العديد من الخبراء بل والشركات المتخصصة في مجال تخطيط الحدود الدولية، أن جعل هذه العملية – في الوقت الراهن – أكثر يسر وسهولة، ومن ثم أضحى أمر تخطيط الحدود ضروريا لضمان استقرار الحدود الدولية ودعم علاقات حسن الجوار بين الدول [3].

ب – اتساع الفاصل الزمني بين عملية تحديد الحدود وعملية تخطيطها :

في بعض الأحوال تتقاعس الدول عن القيام بعملية تخطيط حدودها المشتركة عقب الانتهاء من تحديدها مباشرة، ويرجع ذلك في الغالب إلى نفس العوامل السابقة، ومن ثم فإن تخطيط الحدود بعد فترة زمنية طويلة من تحديدها من شأنه أن يؤدي إلى إثارة النزاعات بين الدول المشتركة على خط الحدود [4].

ومن الأمثلة على ذلك النزاع الحدودي بين أثيوبيا وما كان يعرف بالصومال البريطاني، حيث تم تحديد الحدود بين الدولتين سنة 1897، إلا أنه لم يتم تخطيطها إلا خلال الفترة الواقعة بين عام 1933 و1935 [5]. وكذلك النزاع بين كينيا وأثيوبيا حول الحدود المشتركة بينهما، إذ تم تحديدها عام 1907 ولكنها لم تخطط وترسم إلا في الخمسينات من القرن العشرين [6].

2) أسباب ترجع إلى تشكيل لجان تخطيط الحدود وأعمالها :

قد ترجع هذه الأسباب إلى تشكيل لجان تخطيط الحدود الدولية أو إلى أعمالها واختصاصاتها .

---

[1] -المرجع ذاته، ص 39و40.

[2] - سنان عبد الله الدعيس، مرجع سابق، ص 96.

[3] - د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 97.

[4] - سنان عبد الله الدعيس،مرجع سابق، ص 97و98.

[5] - د.محمد فاتح عقيل، مشكلات الحدود السياسية، دراسة موضوعية وتطبيقية في الجغرافيا السياسية، جامعة الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1962، ص 151و152.

[6] - د.سيد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 108.

أ – الأسباب التي تعود إلى تشكيل لجان تخطيط الحدود الدولية :

يجب أن يكون تشكيل لجنة تخطيط الحدود – التي تقوم بنقل خط الحدود من السند المنشئ لها إلى أرض الواقع – من عدد متساوي من الأطراف للدول المشتركة لخط الحدود. فإذا لم يتم مراعاة ذلك فإن أعمال هذه اللجنة يمكن أن يكون محلا للطعن بعدم الصحة نظرا لعدم شرعية التشكيل في هذه اللجنة.

ومن الأمثلة على ذلك قيام إحدى الدول المعنية منفردة وفي غياب الدولة الأخرى بتخطيط الحدود المشتركة بينها وبين جاراتها. ففي النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا، دفعت أثيوبيا ببطلان التخطيط الذي قام به الرائد " جوين " مستندة في ذلك إلى أن التخطيط الذي قام به الرائد " جوين " كان منفردا، وكان في غياب ممثلي الحكومة الأثيوبية .

ب – إنشاء علامات حدودية غير ثابتة:

يقصد بذلك عدم إقامة العلامات الحدودية باستخدام ساريات في الأرض قادرة على الثبات أمام مختلف الظروف والأحوال وعوامل التعرية. مثال ذلك علامات حدود معاهدة " الطائف " المبرمة بين اليمن والسعودية سنة 1934 – تاريخ إنشاء العلامات – وحتى سنة 1995 تاريخ تجديد تلك العلامات [1].

ج – أسباب ترجع إلى أعمال لجان تخطيط الحدود :

ترجع هذه الأسباب إلى الخطأ في أعمال لجان التخطيط أو تجاوز هذه اللجان لصلاحياتها، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

- الخطأ في أعمال لجان التخطيط :

قد يكمن مصدر النزاع الحدودي فيما قد ترتكبه لجان التخطيط من أخطاء وهي بصدد إنجازها لعملية التخطيط المكلفة بها من قبل الأطراف المعنية، مما يترتب عليه أن يكون خط الحدود المرسوم على الطبيعة غير متوافق مع ما تم الاتفاق عليه في السند المنشئ له .

ومن الأمثلة على ذلك الخطأ الذي ارتكبته لجنة تخطيط الحدود برئاسة السير " T.Holdich"، والتي قامت بتعيينها حكومة بريطانيا بناء على طلب كل من الأرجنتين وشيلي لتخطيط خط الحدود الذي توصل إليه قرار الملك "إدوارد السابع " ملك إنجلترا في 1902/11/20 في النزاع بين شيلي والأرجنتين حول حدودهما المشتركة في سلسلة جبال " الأنديز "، وقد تمثل هذا الخطأ في عدم التحديد الصحيح لموضع النهر المسمى "RioEncuentro"، والذي كان مصدرا لنزاع آخر بين البلدين تمت تسويته بقرار تحكيم الملكة " إليزابيث الثانية " ملكة إنجلترا عام 1966 . وهذا أيضا ما أثير من جانب إسرائيل في نزاعها مع مصر حول منطقة " طابا "، إذ ادعت أثناء إجراءات التحكيم أن " باكر " عندما قام بوضع علامات الحدود في أواخر عام 1906 وأوائل عام 1907، قد ارتكب خطأ ماديا في اختيار موضع العلامة 91، حيث لم يقم بوضعها في الموضع الذي كان قد وضع فيه عمود التلغراف، والذي تحدد كموضع للعلامة الأخيرة في أكتوبر 1906 .

ويمكن أيضا إضافة ما تمسكت به تايلندا في قضية المعبد، من أن اللجنة المشتركة المكلفة بتخطيط الحدود قد أخطأت في تطبيقها لمعيار خط تقسيم المياه، المنصوص عليه في

[1] - سنان عبد الله الدعيس، مرجع سابق، ص 98و99.

المادة الأولى من اتفاق 1904، إذ أن التطبيق السليم لهذا المعيار يجعل منطقة المعبد داخل إقليمها [1].

- تجاوز لجان التخطيط لسلطاتها:

إن عملية تخطيط الحدود – كما أسلفنا الذكر – هي عملية فنية تقوم بها لجان متخصصة يتم تشكيلها بمعرفة للأطراف المعنية، وتقوم هذه اللجان بتخطيط الخط الوارد في سند الحدود في ضوء ما منحت من سلطات من قبل هؤلاء الأطراف [2]. فقد تكون مهمة هذه اللجان محددة على سبيل الحصر وسلطتها مقيدة لا يمكن أن تحيد عنها، فعملها هنا روتيني يقتصر على ترجمة الاتفاق الخاص بتعيين الحدود إلى واقع مادي.

وفي حالات أخرى يعطي السند القانوني المنشئ للحدود سلطة تقديرية للجان التخطيط تمكنها من إدخال ما تراه واجبا من تعديلات على مسار خط الحدود بما يتفق مع المعطيات الجغرافية والبشرية واعتبارات الملاءمة الإدارية مما يجعل عملية التخطيط سهلة ميسورة، وهذه السلطة إما أن تكون مطلقة، أي لا يحق للأطراف الاعتراض على ما تقوم به من عمل كما حدث في المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة والمكسيك عام 1853 . وإما أن تكون مقيدة، أي قراراتها تحتاج إلى موافقة أو تصديق من جانب الدول الأطراف حتى تكون نافذة [3].

وإن تجاوز لجان التخطيط لصلاحياتها يتمثل في قيام هذه اللجان بإدخال بعض التعديلات على خط الحدود المبين بالسند المنشئ له ودون أن يمنحها هذا السند سلطة تقديرية لإجراء مثل هذا التعديل [4].

خاتمة :

بعد تطرقنا في هذه الدراسة لعملية تخطيط الحدود الدولية وما قد ينجم عنها من نزاعات، توصلنا إلى نتائج متمثلة في:

1. عملية تخطيط الحدود الدولية هي عملية لاحقة لعملية تحديد الحدود الدولية، هذه الأخيرة التي لا تكفي لوحدها للحصول على حد دولي ثابت ونهائي.
2. إن عملية تخطيط الحدود الدولية هي عملية فنية تقوم بها لجان متخصصة لها الخبرة الفنية والتقنية في هذا المجال.
3. أن الاكتفاء بتحديد الحدود الدولية غير كافي لتفادي نشوب النزاعات المتعلقة بالحدود، لذا لابد من تخطيطها وإبرازها بعلامات واضحة، وذلك خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ تحديدها.
4. لابد من تخطيط الحدود الدولية من قبل لجنة فنية لها الخبرة الكافية في مجال التخطيط، هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تتقيد بالسلطات المخولة لها من قبل الأطراف المعنية.

---

[1] - عادل عبد الله حسن، مرجع سابق،ص 99و100.

[2] - المرجع ذاته، ص 97.

[3] - د.السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 110.

[4] - سنان عبد الله الدعيس، مرجع سابق، ص 102.

5. لتخطيط الحدود أهمية تكمن في كونه يضفي طابع الثبات والنهائية للحدود الدولية.

كما أن هناك مجموعة من التوصيات بشأن عملية تخطيط الحدود، التي إذا ما تم أخذها بعين الاعتبار من قبل الدول المعنية، فإنها ستجنبها إثارة النزاعات بخصوص حدودها المشتركة، وفيما يلي ذكر لأهمها:

1. من أجل تغلب اللجنة القائمة بعملية التخطيط على الصعوبات التي قد تواجهها، كان لابد من تضمين وثيقة تعيينها نصوصا صريحة تقضي بتمتعها بسلطات تقديرية تمكنها من إجراء بعض التعديلات الضرورية على خط الحدود.
2. على الدول المعنية بعملية التخطيط الاستعانة بالتقنيات الحديثة التي تساعد اللجنة القائمة بالتخطيط.
3. لابد من تشكيل لجان مشتركة مهمتها المحافظة على العلامات الحدودية من التلف والتخريب، وصيانتها في فترات متقاربة، وذلك بعد الانتهاء من عملية التخطيط.

وفي الأخير، فإنه لابد من مراعاة كافة الضوابط والشروط المتعلقة بعملية تخطيط الحدود الدولية، حتى يتم تفادي إثارة نزاعات الحدود.

قائمة المراجع:

1. د.عبد العزيز محمد سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980 .
2. د.السيد مصطفى أحمد أبو الخير، القانون الدولي لمنازعات الحدود، الطبعة الأولى، إيتراك، القاهرة، 2010 .
3. د.حسني موسى محمد رضوان، دور التحكيم والقضاء الدوليين في تسوية منازعات الحدود البحرية، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، مصر، 2013 .
4. د.سيد إبراهيم الدسوقي، مشكلات الحدود في القانون الدولي العام، دراسة تطبيقية على حدود دول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
5. د.صلاح محمد محمود بدر الدين، التحكيم في قضية طابا بين مصر وإسرائيل، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1991.
6. د.علي إبراهيم، النظرية العامة للحدود الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون ذكر تاريخ الطبعة .
7. د.منتصر سعيد حمودة، الحدود الدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013 .
8. د.محمد فاتح عقيل، مشكلات الحدود السياسية، دراسة موضوعية وتطبيقية في الجغرافيا السياسية، جامعة الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1962 .
9. جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، 1980 .
10. محمد جميل محمد ناجي، الحدود الدولية وطرق تسوية نزاعاتها، رسالة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مصر، 2006 .
11. عادل عبد الله حسن، التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية، رسالة دكتوراه في القانون الدولي، جامعة القاهرة .

12. أحمد علي يحي حسن العماد، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، رسالة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006 .
13. د.فيصل عبد الرحمن علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، الطبعة الثانية، دار الأمين للنشر، 1999 .
14. سنان عبد الله حسن الدعيس، دور المفاوضات في حل منازعات الحدود الدولية، رسالة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر .
15. صدام الفتلاوي، عملية ترسيم الحدود الدولية والنزاعات الناجمة عنها، مجلة جامعة بابل، المجلد 17، العدد الأول، 2009.